

قراءة في خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة 18 مارس 1962
Reading the speech of President Ben Youssef Ben Khedda,
March 18, 1962

♦¹ د / مجاود حسين

جامعة سعيدة دكتور مولاي الطاهر

¹.hocine.medjaoud@univ-saida.dz

تاريخ الإرسال: 2025 / 09 / 10 ؛ تاريخ القبول: 2025 / 10 / 18 ؛ تاريخ النشر: 2025 / 12 / 15

الملخص باللغة العربية:

حدد قادة الثورة الجزائرية الضوابط والقناعات بخصوص دور المؤسسات في تفعيل وترجمة مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الثورية. وكان من معالمها تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث قاد أعضاء منها المفاوضات مع السلطة الفرنسية من أجل إنهاء حرب استقلال الجزائر. وانتهت اتفاقيات "إيفيان" التي صوت عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع في دورته المنعقدة بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، وبعد التوقيع على هذه الاتفاقيات يوم 18 مارس 1962 قام بن يوسف بن خدة بصفته رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بإلقاء خطاب إلى الشعب الجزائري عشية التوقيع على اتفاقية إيفيان على أمواج إذاعة تونس. مبلغا إياه نتائج المفاوضات التي تكللت بانتصار على الكيان الاستعماري باسترجاع السيادة الوطنية وطي الحقبة الاستعمارية الفرنسية على الأرض الجزائرية. الكلمات المفتاحية: الحكومة المؤقتة؛ بن يوسف بن خدة؛ اتفاقية إيفيان؛ خطاب؛ وقف إطلاق النار؛ تقرير المصير.

Abstract:

The leaders of the Algerian Revolution defined the parameters and convictions regarding the role of institutions in activating and translating the set of trends, beliefs, and sentiments that give order and meaning to the revolutionary process. One of its hallmarks was

♦ المؤلف المرسل: د / مجاود حسين

the establishment of the Provisional Government of the Algerian Republic, members of which led negotiations with the French authorities to end the Algerian War of Independence.

The Evian Accords, unanimously approved by the National Council of the Algerian Revolution at its session held in Tripoli from February 22 to 27, 1962, concluded the process. Following the signing of these agreements on March 18, 1962, Ben Youssef Ben Khedda, as Prime Minister of the Provisional Algerian Government, delivered a speech to the Algerian people on Radio Tunis on the eve of the signing of the Evian Accords. He informed them of the results of the negotiations, which culminated in a victory over the colonial entity, restoring national sovereignty and ending the French colonial era on Algerian soil.

Keywords: Provisional Government; Ben Youssef Ben Khedda; Evian Agreement; Speech; Ceasefire; Self-determination.

مقدمة:

لقد وصلت الثورة الجزائرية إلى أوج فعاليتها في المرحلة التي أعقبت تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث اتضحت ونضجت هياكلها السياسية واتسع مداها العسكري وزاد التلاحم بين الشعب وجيش التحرير الوطني. كما حدد قادة الثورة الضوابط والقناعات بخصوص دور المؤسسات في تفعيل وترجمة مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الثورية. ومن خلال هذا يتحدد التصرف السياسي في نطاق هذه القيم الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على سلوك الحاكم والمحكوم. والملاحظ هنا هو ذلك الالتفاف الشعبي حول العمل السياسي والدبلوماسي الذي تقوم به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مما أعطاه مصداقية ديمقراطية أمام الرأي العام العالمي وعزز من موقعها التفاوضي أمام المستعمر الفرنسي.

تعتبر المفاوضات الجزائرية الفرنسية امتحان صعب لانتزاع الحقوق الضائعة والمحافظة عليها، لهذا كان المفاوضات الجزائري أمام رهانات كبيرة تمثلت أساسا في 132 سنة من الاستعمار الاستيطاني، و7 سنوات من الكفاح المرير لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بعث الدولة الجزائرية المستقلة، وكان لطرح المسألة الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة في 21 ديسمبر 1961 ودعوتها إلى مواصلة المفاوضات لخير دليل على مكانة التي بلغتها الثورة الجزائرية على المستوى الخارجي، حيث دفعت هذه الدعوة الطرفين الجزائري والفرنسي، إلى البدء في آخر حلقة من المفاوضات (ايفيان الثانية) ، والتي انتهت بالتوقيع على هذه الاتفاقيات يوم 18 مارس 1962 ، وقام بن يوسف بن خدة (ينظر

التعليق رقم 01) بصفته رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بإلقاء خطاب إلى الشعب الجزائري عشية التوقيع على اتفاقية إيفيان على أمواج إذاعة تونس. على ضوء هذا الخطاب سنقوم بدراسة محتوى الخطاب والتعرف على أهم الرسائل التي حملها.

1- محتوى اتفاقية إيفيان في خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة

تطرق بن يوسف بن خدة في خطابه إلى محتوى اتفاقية إيفيان حيث يؤكد على أنها تتماشى مع مبادئ الثورة التحريرية، والمتمثلة أساسا في:

أولا: التأكيد على الوحدة الترابية للجزائر والانتماء للوطن، وهذا ما يقضي على كل مخطط لتجزئة الجزائر في الشمال أو لفصلها عن صحرائها. وهذا التعبير يعد من أهم سمات التي تشكل الوعي السياسي لدى رجل القرار.

ثانيا: استقلال الجزائر: إن الدولة الجزائرية ستمتتع بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، واتجاهها الخاص في الداخل وفي الخارج.

ثالثا: وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها فرنسا، وبهذا تخلت عن فكرتها الاستعمارية بتجزئة الشعب الجزائري إلى فئات وطوائف. إن الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تدعم حضارته العربية الإسلامية التي انصهرت في المعركة من أجل الاستقلال.

رابعا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إن هذا الاعتراف قد فرضه الواقع.

يتبين من خلال مختلف مراحل المفاوضات أنها دارت في أول الأمر حول ضمانات تقرير المصير ثم تطورت بشكل حاسم نحو مفاوضات عامة تشمل كل مستقبل الجزائر، حيث ستمكن الشعب الجزائري من استرجاع استقلاله وسيادته، بعد تنظيم استفتاء فاصل ونهائي، ستختار الدولة الجزائرية بكل حرية مؤسساتها الخاصة وتسطر نظامها السياسي والاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها (إفينو و بلانشايس، 2013: 268-269).

2- أهم الرسائل التي حملها خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة:

1.2 - رسالة إلى الشعب الجزائري:

وجه رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة بن يوسف بن خدة في بداية خطابه إلى الشعب الجزائري، مبلغا إياه نتائج المفاوضات التي تكللت بانتصار الشعب الجزائري على الكيان الاستعماري، ومما جاء فيه نذكر: " أيها الشعب الجزائري، بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا". (بن يوسف، خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة بمناسبة اعلان وقف إطلاق النار 19 مارس 1962، 1962).

من خلال هذه الرسالة يتبن ما مدى إدراك قادة الثورة بدور الشعب الجزائري في هذا الانتصار، إذ أصبح الجزائريون بموجب هذا الخطاب ايجابيين في توجهاتهم السياسية ونحو ثورتهم، بحيث أصبحوا مدركين بأنهم قادرون على التأثير في النظام السياسي، كما أن لهم كفاءة وفعالية عالية وهم على استعداد للتعاون مع ما يطرحه قادة الثورة من أجل المصلحة العامة للشعب الجزائري. وبهذا تمكن هؤلاء القادة من تنسيق وتكامل جهودهم مع جهود أفراد المجتمع الجزائري والعمل سويا من أجل تحقيق التطور والرفاهية للمجتمع في إطار الجزائر المستقلة والحرية، وهذا التفاعل استبعد في مضمونه المواطنين الذين لا يشاركون بجهودهم لكونهم غير واعين ويغلب عليهم الخمول والسلبية، ولا يعرفون الغايات والأهداف من السياسات العامة التي تسعى السلطة التنفيذية إلى تحقيقها، وهؤلاء يدخلون ضمن الثقافة السياسية الرعوية الضيقة وهي ثقافة تقف حاجزا أمام تحقيق الأهداف الثورة التحريرية، هذه الأخيرة التي تحتاج إلى مواطنين مشاركين ويتحلون بروح المواطنة، ويدركون بأن إرادة الثورة تبدأ منهم وأنهم هم جوهر الثورة ومحورها.

2.2- رسالة إلى جيش التحرير الوطني (وقف إطلاق النار)

ثم توجه بن خدة في خطابه إلى جيش التحرير الوطني وطالبه بصفته رئيس الحكومة بوقف القتال، حيث ذكر : "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فأني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر بالضبط، وإنني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحاربة بالتوقف عن العمليات العسكرية والنشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري" (بن يوسف ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان، 1987: 38). وكانت الاستجابة سريعة وفي حينها، هذا دليل على السلطة والمصادقية التي كان يتمتع بها رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة في تلك الفترة، بالإضافة إلى الظروف التي ساعدته على ذلك، من بينها توقيع الاتفاقية ومصادقة المجلس الوطني للثورة عليها في فيفري من نفس السنة من جهة، ومن جهة أخرى حاجة الشعب الجزائري إلى الحرية والانعقاد من قبضة الاستعمار استيطاني أثقل كاهله طوال قرن واثنين وثلاثون سنة، كلها عوامل ساعدت على استجابة جيش التحرير الوطني لهذا النداء، مع العلم أن هيئة الأركان التي تمثل الجناح العسكري رفضت الاتفاقيات وكذا التوقيع عليها. مما سيخلق بعد ذلك ما يسمى بأزمة صائفة 1962. (حربي، 1983: 236).

3- التوجهات السياسية والاجتماعية في خطاب بن يوسف بن خدة

وفي ميدان السياسة يؤكد بن خدة أن الجزائر ستخط وتطبق سياستها التي ستختارها بكل حرية وبسيادة تامة.. إن هذه الدولة ستكون دولة ديمقراطية، إنها ستوقع

بدون أي تحفظ على ميثاق حقوق الإنسان، وإنها ستقيم مؤسساتها على المبادئ الديمقراطية والمساواة في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس أو الدين.

ثم حدد السياسة الخارجية للجزائر المبنية على الحياد، حيث أكد أنه الرغم من وجود قاعدة مرسى الكبير في الجزائر، فإن الجزائر المستقلة ستبقى وفية لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي سطرت أخيرا في مؤتمر بلغراد، وأن الجزائر المستقلة لن تشارك في أي حلف عسكري، وستنظم دفاعها الخاص بسيادة مطلقة، وإن إقامة التوقيت المحدد لجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر التي عانت الاحتلال الأجنبي أكثر من قرن، يعتبر نصرا مبينا. (بن يوسف، خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة بمناسبة اعلان وقف إطلاق النار 19 مارس 1962، 1962).

كما تطرق بن خدة إلى نوع التعاون الذي ستقّمه الدولة الجزائرية مع فرنسا، حيث أكد أنها ستقام على أساس المساواة والاحترام لسيادة كلا البلدين، وعلى المصالح المتبادلة، ويشمل هذا التعاون الميادين الاقتصادية والفنية والمالية والثقافية، وكذلك استثمار ثروات الصحراء، ويمكن قبول بلدان أخرى مجاورة ضمن هذه المؤسسة.

بعد ذلك يقوم بن خدة بتأبين ضحايا الثورة التحريرية، الذين دفعوا ثمنا غاليا في هذه الحرب، من أجل استرجاع الوطن السليب، وإعادة الكرامة للشعب الجزائري، حيث يقول: "رحم الله كل ضحايا الكفاح وجميع الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف ليحيا الوطن الجزائري، والمجد لجرحانا الذين لا حصر لهم، والذين واجهوا قوى الاستعمار، وعرضوا حياتهم للخطر..".

ثم يخص بن خدة حيز من خطابه إلى مناضلي جبهة التحرير الوطني، إذ يقول: "المجد للمناضلين في جبهة التحرير الوطني الذين كانوا في طليعة المعركة، والمجد للمساجين والموقوفين في المحتشدات الذين تألموا في سجون الاستعمار.. إليكم جميعا تعلن الأمة اعترافها الأبدي، وتتخذ منكم الأجيال القادمة مثلا أعلى، وتجعل منكم ذكرى خالدة.. فبفضلكم وبفضل إخلاصكم وتضحياتكم التي لا حد لها، تحققت انتصارات ضخمة في طريق التحرر. (بن يوسف، خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة بمناسبة اعلان وقف إطلاق النار 19 مارس 1962، 1962).

تناول بن خدة في جانب من خطابه إلى الكفاح البطولي الذي قام به الشعب الجزائري أمام إحدى القوات العظمى العالمية في القرن العشرين والتي كانت مدعمة من طرف الحلف الأطلسي، حيث أجبرها على أن تخلي عن مواقفها القديمة وعن حلمها بالجزائر الفرنسية، وأن تعترف بحتمية استقلال الجزائر، رغم أن الاستعمار الفرنسي لم يذخر أي جهد في سبيل ذلك، ومما جاء في خطابه نجد: "لقد تجند أكثر من مليون

جندي فرنسي لقهر شعبنا، واستعملوا في سبيل ذلك كل أسلحتهم العصرية من طائرات ومدافع وديانات وسفن حربية، وبلغ بفرنسا أن أنفقت ثلاثة ملايين فرنك في اليوم في هذه الحرب، وكانت مع ذلك تستفيد من الإعانات الضخمة التي يمدّها بها الحلف الأطلسي في جميع الميادين العسكرية والمالية والسياسية والمعنوية، وحاول الاستعمار الفرنسي بواسطة قسم كبير من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر أن يتشبث بالجزائر الفرنسية.. كل هذه القوة بماذا قابلها الشعب الجزائري؟ قابلها أولاً بإيمانه بعدالة قضيته وثقته بنفسه ومستقبله، وقابلها بإرادته التي لا تتزعزع، وعزمه على فك إلال الاستعمار، وقابلها أخيراً وبالخصوص بوحدة صفوفه في الكفاح". (حاروش، 2012: 374).

4- صدى الثورة الجزائرية على المستوى العالمي

يذكر بن خدة أن عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أعطى بعد إقليمي وعالمي للثورة الجزائرية، حيث نسجل انتصاراتها في المعركة الدبلوماسية والسياسية، فبعد الاعتراف بها من قبل عدد كبير من دول العالم واحتلالها لمكانة بارزة في وسط المجموعة الإفريقية الآسيوية، استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق استقلال الجزائر في ظل المبادئ والسيادة الكاملة ووحدة الشعب الجزائري، وبهذا يمكننا القول أن الحكومة المؤقتة رسخت القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية للشعب الجزائري عبر مسيرتها التي دامت أربع سنوات رغم ظروف الثورة الصعبة، واستطاعت أن تحقق الحرية والاستقلال للشعب الجزائري.

ثم تطرق بن خدة إلى صدى الإيجابي للثورة التحريرية عالمياً حيث ذكر: "إن الثورة الجزائرية قد انتزعت إعجاب الجميع، وهي اليوم تتمتع بسمعة عالمية وبتأييد عدد كبير من الأصدقاء في العالم، فإن إخواننا العرب في المغرب والشرق، وإلى جميع الإفريقيين وإلى الأقطار الاشتراكية، وإلى شعوب العالم الثالث، وإلى الديمقراطيين في فرنسا وأوروبا.. إلى كل أولئك نحن مدينون بالشكر والاعتراف بالجميل عمّا وجدنا من طرفهم من مساندة وتأييد". (بن يوسف، خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة بمناسبة اعلان وقف اطلاق النار 19 مارس 1962، 1962).

كما تناول بن خدة في مضمون خطابه، إلى مساهمة الثورة التحريرية في تحرير باقي الشعوب المستعمرة، حيث يقول: "... وإنها قد ساهمت في تحرير القارة الإفريقية، وبرهنت من ناحية أخرى على أن أي شعب، مهما كان صغيراً، ومهما كانت وسائل كفاحه متواضعة، يستطيع أن يقف ويصمد وينتصر على الاستعمار مهما كانت قوته..". طرح بن يوسف بن خدة في خطابه مسألة الأقلية الأوروبية، إذ أكد أنها ستحظى بنفس الاهتمام والحقوق التي ستكون للجزائريين، إذا اختارت البقاء ضمن الإطار

الجزائري، ولها حق اختيار الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة ستحفظ لها ثقافتها ولغتها ودينها، وسيكون لها تمثيل عادل في الشؤون العامة وخاصة في المجالس الولائية والوطنية. أما إذا اختارت هذه الأقلية الأوربية البقاء على جنسياتها، عندئذ ستعامل بمقتضى الاتفاقية الخاصة بالرعايا الفرنسيين. (بن يوسف، خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة بمناسبة اعلان وقف إطلاق النار 19 مارس 1962، 1962).

من خلال هذا الخطاب يتبين عمق الفكر السياسي والاستراتيجي لذا أعضاء الحكومة المؤقتة ومن بينهم بن يوسف بن خدة، حيث أفسلوا من خلال رؤية سديدة أي مخطط لإفشال المفاوضات والعمل على إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية، المبنية أساسا في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع السيادة الوطنية الجزائرية.

5- الأبعاد المستقبلية للدولة الجزائرية المستقلة

وضعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة الخطوط العريضة للأفاق المستقبلية للدولة الجزائرية المستقلة، حيث أكد بن خدة على أن الاستقلال سيتيح لنا الانتقال من حالة الاستبداد الاستعماري إلى طور التحرر والاندفاع في معركة البناء الاقتصادي والتحرر الاجتماعي، وتشديد ما تهدم طيلة قرن واثنين وثلاثون سنة من الاستعمار، بتضيد الجراح، ومقاومة البطالة والتخلف، والسعي لبناء مجتمع يكون صورة لوجه الجزائر الفتية، الجديدة، الحرة.. لهذا يطلب بن خدة من الشعب الجزائري الالتفاف حول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل تحقيق الوحدة والسيادة الوطنية وإرساء قواعد سلمية لجمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية.

كما أكد بن يوسف بن خدة في خطابه على أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستواصل تحمل مسؤولياتها إلى أن تتكون حكومة نهائية منبثقة عن المجلس الوطني الجزائري الذي سينتخب بعد مدة قصيرة من يوم الاستفتاء. (بن يوسف، خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة بمناسبة اعلان وقف إطلاق النار 19 مارس 1962، 1962)

انتهت الحكومة المؤقتة في ملف المفاوضات ودخلت الجزائر مرحلة انتقالية تنتهي بإجراء استفتاء تقرير المصير خلال فترة لا تتعدى ستة أشهر وفقا لترتيبات اتفاقيات "إيفيان". إرتكز عمل الحكومة المؤقتة بعد وقف إطلاق النار في:

- احترام اتفاقيات إيفيان المبرمة مع فرنسا بصفتها هي الطرف المفاوض.
- الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استعمال سلطة جبهة التحرير الوطني.
- عدم استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد اجتماع له حتى لا تكثر المناقشات حول مستقبل الوطن في وقت غير ملائم لهذا النقاش. (حري، 1983: 256)

إن الدارس لخطاب بن يوسف بن خدة يمكنه أن يسجل بوضوح أن الثورة التحريرية انتصرت في معركتها العسكرية والدبلوماسية والسياسية، فبعد الاعتراف بها من قبل عدد كبير من دول العالم واحتلالها لمكانة بارزة في وسط المجموعة الإفريقية الآسيوية استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق استقلال الجزائر في ظل المبادئ التي أصرت عليها المواثيق الثورية من بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، وهي وحدة التراب الوطني والسيادة الكاملة ووحدة الشعب الجزائري، غير أن عملها نحو الداخل عرف صعوبات كبيرة حيث لم تتمكن من تحقيق الإجماع على بنود اتفاقية إيفيان.

6- المعارضين لبنود اتفاقيات إيفيان وتوجهات الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة:

عرفت اتفاقية إيفيان معارضة شديدة من طرف هيئة الأركان (ينظر التعليق رقم 2)، على الرغم من أنها هيئة تابعة للجهاز الحكومي المؤقت وفق قرار تشكيلها، حيث صوت كل من "هوارى بومدين"، "قائد أحمد"، "علي منجلي" والرائد "مختار بوزيك (الناصر)" ضد مشروع نص اتفاقيات إيفيان في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 (بن خدة، 1987: 37)، واعتبروا أنها جاءت مخيبة لأمال وطموحات الرواد الأوائل من الوطنيين الذين طالبوا باستقلال الجزائر في نهاية العشرينات من القرن العشرين أو مفجري الثورة الذين ضحوا من أجل تحقيق هذا الهدف، مؤكدين في نفس الوقت أن ما احتوته الاتفاقية من بنود "محجفة" تخدم الطرف الفرنسي، ولا تحقق للجزائر الاستقلال التام والسيادة الحقيقية، فالقبول بهذه الاتفاقيات خطأ لا يغتفر بل هو نكسة إيديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة. (عباس، 2007: 15).

يعود سبب رفض هيئة الأركان لبنود اتفاقيات إيفيان حسب شريف بلقاسم إلى القيود المتمثلة في عودة جيش التحرير إلى الثكنات واستبداله بجيش بديل والمتمثل في القوة المحلية، بالإضافة إلى الشرطة والولاية والجهاز التنفيذي الذي كان يضم فرنسيين، زائد على ذلك احتفاظ الجيش الفرنسي بالقواعد العسكرية والمطارات وبقاء السيطرة الفرنسية على قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة، والقبول بهذه الأمور يعني في رأي هيئة الأركان إفراغ الثورة من محتواها (حاروش، 2012: 351). ويرى محمد حربي أن هيئة الأركان كانت تريد الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة في المفاوضات لوضعها على كرسي الاتهام والظهور كالمدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية. وستتوالى الصراعات بينهم دون توقف حتى استلام السلطة من بن بلة المؤيد من طرف هيئة الأركان. (حربي، 1983: 240).

كما اعتبر المجلس الوطني للثورة من خلال برنامجه الصادر في مؤتمر طرابلس (27 ماي -6 جوان 1962) (ينظر التعليق رقم 03) ، اتفاقيات ايفيان انتصار سياسي لا مرد له فقد وضع حد لحرب الإبادة لم يعرف التاريخ مثيلا لها (: Micro fiche N° : C.A.N. 1962, C055). إلا أننا نجد اتفاقية ايفيان وضعت مقابل الاستقلال قيود التبعية الاقتصادية والثقافية وتطبيق سياسة التعاون بين فرنسا والجزائر ولكن هذا التعاون كان بمثابة نظام استعماري جديد فقد تحول النظام الاستعماري الفرنسي الذي كان ذوا طبيعة استعمارية استيطانية استغلالية إلى استعمار مقنع، يسعى للمحافظة بأشكال جديدة على أهم المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لفرنسا وأوصى برنامج طرابلس انه يجب الحذر من هذه السياسة الجديدة لفرنسا: "المهمة العاجلة لجبهة التحرير الوطني هي القضاء بجميع الوسائل على الاستعمار في شكله الذي ما يزال باديا بعد إيقاف القتال" ، وقد قام أعضاء المجلس الوطني بالتطرق إلى كل بند من بنود اتفاقيات ايفيان وتحليله ومحاولة إيجاد الحلول له فمثلا: نجده تناول الامتيازات التي أعطيت لفرنسا لاحتفاظها بقاعدة المرسى الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت النووية وعلى الجزائر في إطار استكمال وحدتها وسيادتها الوطنية التملص من هذه البنود تدريجيا. (وزارة الاعلام والثقافة، 1979: 17-18).

فقد رأى البعض أن اتفاقية ايفيان عبرت عن تنازلات كبيرة قبل بها ممثلو الحكومة المؤقتة، يقول العربي الزبيري في هذا الصدد: ((إن اتفاقية ايفيان بقدر ما كانت انتصار سياسي باسترجاعها للسيادة الوطنية فمن جهة أخرى ربطت البلاد بقيود التبعية الاقتصادية)) (الزبيري، 2000: 329)، حيث كما يذكر الأمين شريط في هذا الشأن بأنها: ((أبقت الجزائر أرضا فرنسية اقتصاديا وثقافيا رغم زوال الوجود السياسي منها ولذا عملت على رسم صورة للدولة الجزائرية المتطورة كما تريدها فرنسا وتتمناها واعتبارها بمثابة استعمار جديد للبلاد)). (شريط، 1998: 111).

تعرض المجلس الوطني إلى نقد ذاتي في مسار الحكومة المؤقتة الجزائرية وأخطائها ونقائصها التي ركزت على الكفاح من اجل الاستقلال وأهملت الجوانب الأخرى خاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى الفكري وبالتالي إهمال التربية السياسية والاجتماعية للفرد الجزائري والتركيز على التربية الثورية.

ومن الأسباب والخلفيات التي نتجت عنها هذه النقائص تتمثل فيما يلي:

أ- جهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف.

ب- المظاهر الإقطاعية في بعض جوانب عمل الحكومة المؤقتة ((رغم محاربة الحكومة المؤقتة الجزائرية لأسس الإقطاعية الاجتماعية والاقتصادية إلا أنها لم تهتم بمحاربة

الإقطاعية السياسية وتجسد ذلك في وجود زعماء سلطويين ويرجع هذا إلى انعدام ثقافة أو تربية ديمقراطية بين الأوساط السياسية والمواطنين بصفة عامة)).

ج-انفصال القيادة عن الجماهير ((وجود قطيعة بين القمة والقاعدة الشعبية))

وينهي المجلس الوطني للثورة من خلال برنامج طرابلس نقده وتحليله لنقائص الحكومة المؤقتة الجزائرية بتأكيد ان تجربة سبع سنوات ونصف أثبتت انه من غير إيديولوجية ناضجة ومنسجمة مع الواقع الوطني وجماهير الشعب. لا يمكن تشكيل رؤية أكثر شمولية للعمل الثوري، ويقلل من قدرة الجزائر على مواجهة التحديات في الطريق نحو الاستقلال.

7- المؤيدين للاتفاقية

رد بن يوسف بن خدة من خلال مقال في مجلة أول نوفمبر عنوانه: " قصة المفاوضات مع فرنسا" عن المعارضين للاتفاقية، حيث أكد على أن التاريخ سيشهد بأن المفاوضات التي قادها المناضلون الجزائريون مثلت محطة حاسمة في مسار الثورة، حيث أبان هؤلاء القادة عن وعي سياسي ومسؤولية تاريخية من خلال قدرتهم على المواءمة بين الصرامة في الدفاع عن الثوابت والواقعية في التعامل مع السياق الدولي والإقليمي. وقد جسدوا في ذلك إرادة جيش التحرير الوطني وجهته التحرير الوطني عبر مؤسساتها الشرعية، المتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة. ورغم تعدد القراءات التي أثيرت حول هذه الاتفاقيات، بين من اعتبرها مجرد حل وسط أو تراجعاً عن بعض المبادئ، ومن ذهب إلى وصفها شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد، فإن هذه الظروف أغفلت حقيقة جوهرية تمثلت في اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر التامة على كامل ترابها الوطني. ويُعد هذا الاعتراف مكسباً تاريخياً مهماً، إذ شكّل الإطار المرجعي الذي يتيح معالجة بقية القضايا بما ينسجم مع أهداف الثورة وتطلعاتها، وبما يتناسب مع طبيعة المرحلة الحاسمة آنذاك. (بن يوسف، قصة المفاوضات مع فرنسا"، 1987: 7-8)

كما تطرق بن خدة في نفس المقال لبعض الأحداث العالمية التي تسببت في تجزئة بعض الأوطان وتشتيت أفراد الشعب الواحد، ليؤكد على سلامة المنهج الذي اتبعه المفاوضين في إيفان والنتائج المحققة ومتمثل أساساً في مبدأ السيادة ووحدة التراب الوطني الذي يعدان الركيزة الجوهرية لبقاء الدولة واستمرارها. حيث يذكر بن خدة في هذا الصدد: " إنه لمن الكوارث الكبرى التي يمكن أن تصاب بها الشعوب تجزئة أوطانها، أو تشتيتها عرقياً (شيعاً) أو مجموعات أو يشاركها أجنبي في الحكم والسلطة، وإدارة البلد، ولتركيب هذا الهيداً، مبدأ السيادة، ووحدة الشعب، ووحدة التراب الوطني، خاضت الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية معارك شرسة وفي ظروف بالغة التعقيد والخطورة، ومن أجل أن تجنب الشعب الجزائري الوقوع في معاناة ومآسي مؤكدة

الوقوع إن هي تساهلت في الوحدة الترابية لا قدر الله، والأمثلة كثيرة في هذا المجال، عن شعوب جزئت أوطانها فواجهت بعد ذلك صعوبات في وحدة ترابها.. "كما يستعين بن خدة في مقاله بجملة من الأمثلة التاريخية لتوضيح خطورة التنازل عن مبدأ الوحدة والسيادة، حيث يشير إلى تجربة إيرلندا التي عانت من تقسيم أراضيها وبقاء إقليم "أولستر" (USTER) تحت السيطرة البريطانية، مما أفضى إلى صراع دموي طويل الأمد. كما يستعرض الحالة الفيتنامية، حيث أدى قبول "هوشي منه" باستقلال الشمال دون الجنوب إلى حرب استمرت ثلاثين عاماً. وينطبق الأمر كذلك على كوبا التي لا تزال تعاني من وجود قاعدة "عوانتنامو" تحت السيطرة الأمريكية، وإسبانيا التي تعيش إشكالية جبل طارق المحتل من بريطانيا، والصين التي لم تتمكن من استرجاع "تايوان"، إضافة إلى سبتة ومليلية اللتين بقيتا تحت السيطرة الإسبانية. (بن يوسف، قصة المفاوضات مع فرنسا"، 1987: 7-8)

أما في السياق الجزائري، يبرز بن خدة أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خاضت مفاوضات معقدة في ظل ظروف سياسية ودولية شديدة الحساسية. فقد تعرض الوفد الجزائري لضغوط متعددة بغرض القبول بتنازلات تمس السيادة الوطنية، مثل منح امتيازات للأقلية الأوروبية أو إبقاء قواعد عسكرية فرنسية على التراب الجزائري. غير أن تمسكه بمبدأ السيادة الكاملة ووحدة التراب الوطني حال دون وقوع الجزائر في أزمات مشابهة لما عرفته الدول الأخرى التي فقدت أجزاءً من أراضيها.

وعليه، فإن تجربة المفاوضات بالنسبة لبن يوسف بن خدة، تعكس وعياً سياسياً عميقاً لدى قادة الثورة الجزائرية متمثل أساساً في ضرورة حماية الاستقلال من أي اختراق محتمل، واستلهاهم من التجارب الدولية المقارنة التي أثبتت أن أي تقريط في السيادة يؤدي إلى صراعات طويلة ومعاناة للشعوب. ومن ثم، فإن التمسك بوحدة الأرض والسيادة الوطنية لم يكن مجرد مطلب تفاوضي، بل خياراً استراتيجياً وشرطاً أساسياً لضمان الاستقرار واستمرار الدولة الجزائرية المستقلة. (بن يوسف، قصة المفاوضات مع فرنسا"، 1987: 7-8).

ثم يضيف بن خدة متسائلاً: "هل يمكن محو آثار استعمار دام 132 سنة بجرة قلم؟ وذلك بقطع النظر عن أن الدخول في مفاوضات مع العدو نوع من المساومة يقتضي المرونة والصرامة، ويتطلب الأخذ والرد دون التفريط في المبادئ التي لا يمكن مسها أو قبل النقاس حولها، وما عدا ذلك فستجد حلولها حتماً مع الزمن، وفي إطار الواقع الجزائري طبعاً، وقد صدق حدس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأيدتها الأحداث، وأنصفها التاريخ فيما بعد، حيث تسببت العمليات الإرهابية الإجرامية الفظيعة التي كانت تقوم بها منظمة "الجيش السري" الجزء الخاص بالأقلية الأوروبية في الاتفاقيات

ملغى لا معنى له، وأسقط إلى غير رجعة، ثم أممت أراضي المعمرين ابتداء من 1963، والمناجم في 1966، والوحدات الصناعية في 1968، والمنشآت البترولية في سنة 1971، وجلت القوات الفرنسية عن التراب الجزائري في نهاية 1964 بدلا من جويلية 1965، وتم إخلاء القواعد الصحراوية في سنة 1967، والمرسى الكبير في 1968 بدلا من 1977، فهل كان هذا ممكن الوقوع لولا السيادة الوطنية الكاملة.. وإذا ما بقي الآن ما يتنافى والسيادة الوطنية، فهذا يمكن تداركه بما يتخذ من مبادرات وممارسات يومية في الجزائر المستقلة الموحدة شعبا ووطنا". (بن يوسف، قصة المفاوضات مع فرنسا"، 1987: 7-8)

كما يتجه البروفيسور " رابح لونيسي " (أنظر التعليق رقم 04) في نفس اتجاه بن خدة ، حيث ينتقد المعارضين والمشككين في وجود بنود في الاتفاقية سرية، حيث في مقال له موسوم بـ "إشاعات حول اتفاقيات إيفيان" يذكر: ((شاع عناصر هذه المجموعة (يقصد جماعة وحدة- فكرة تقييد اتفاقيات إيفيان في مصالح الجزائر، لكنهم أخفوا أنها مجرد مزايدات منهم لأهداف سلطوية لا غير، وأعترف بومدين لبن خدة بذلك، كان بومدين ورفاقه يدركون أن الذين فاضوا قد حققوا الهدف الإستراتيجي للثورة المتمثل في الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية التامة على كل التراب الوطني، وأنه يستحيل تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي دون تنازلات تكتيكية في بعض المجالات، لأنه لا يمكن أخذ كل شيء في أي مفاوضات كانت، وهذه التنازلات التكتيكية مكتوبة بوضوح في الإتفاقيات، ولم تظهر إشاعة وجود بنود سرية فيها إلا بهدف ضرب الخصوم وتشويههم والتشكيك في وطنيتهم، بالرغم من أنهم من الذين أبلوا البلاء الحسن من أجل إسترجاع الإستقلال. (لونيسي، إشاعات حول اتفاقيات إيفيان، 2016: 07).

8- التأييد الخارجي للاتفاقية إيفيان

رغم الخلافات التي كانت موجودة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان، لكنها بقت في نطاق ضيق لم يؤثر على صدى الثورة في الخارج، إذ دول وشعوب المغرب الغربي أبقت على دعمها للثورة التحريرية، حيث أيدت اتفاقيات إيفيان الذي ينص على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث صرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة قائلاً: " إنه ليوم عظيم في التاريخ العربي، هذا الذي أعلن فيه وقف إطلاق النار بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات ونصف خاضها الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان"، أما الملك المغربي الحسن الثاني فصرح عقب الاعلان عن وقف إطلاق النار قائلاً: " أنه ليوم أتمنى أن يكون والدنا المأسوف عليه قد عاشه بصفة خاصة لأنه يفتح الباب في وجه التطور التاريخي للمغرب العربي..." (جريدة المجاهد، 1962)، وبهذا اكتمل صرح المغرب العربي على الأقل على مستوى الاستقلال القطري.

كما لاقت اتفاقيات إيفيان تأييدا ودعما كبيرين على الصعيد الدولي خاصة في صفوف المعسكر الشرقي ودول عدم الانحياز، إذ عبر الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو من خلال برقية بعثها إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة جاء فيها: "سيفضي هذا الاتفاق إلى تعاون ودي بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي، وسيشكل ركيزة قوية ومساهمة عظيمة في إقرار السلام والتسوية السلمية المتنازع عليها في إفريقيا والعالم بصفة عامة"، أما فيدال كاسترو الرئيس الكوبي فتابع باهتمام بالغ مراحل المفاوضات، وعبر عن تضامن الشعب الكوبي مع نظيره الجزائري، وأن كوبا دائما مع الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية العالمية وأن انتصار الجزائر على هذه القوى هو انتصار كوبا (حاروش، 2012: 352). أما شون لاي (Chou En-Lai) الوزير الأول الصيني فقدم دعمه من خلال تضرع له قال فيه: "أن التكتيك الذي اتبع الجزائريون خلال المفاوضات صائب" (بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان، 1987: 41).

نجحت الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة في ملف المفاوضات ودخلت الجزائر مرحلة انتقالية تنتهي بإجراء استفتاء تقرير المصير خلال فترة لا تتعدى ستة أشهر وفقا لترتيبات اتفاقيات "إيفيان"، واجهت الحكومة المؤقتة من جديد ضغوطات عناصر قيادة الأركان الذين بدؤوا يتطلعون إلى السلطة، فقد استطاعوا استمالة عددا من القادة الخمسة المفرج عنهم بعد وقف إطلاق النار وعلى رأسهم أحمد بن بلة بدافع إيجاد غطاء سياسي لحركتهم، وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس من 27 ماي إلى 4 جوان 1962 طالبت هذه المجموعة بإنشاء مكتب سياسي من سبعة أعضاء ليشراف على جبهة التحرير الوطني حيث اقترح بن بلة ومحمد خيضر أن يتشكل من القادمة الخمسة: وهم بن بلة، خيضر وآيت أحمد، بوضياف، وبيطاط ويضاف إليهم الحاج بن علا، ومحمدي السعيد. (Dahleb, 2001: 181)

وبهذا حاول هؤلاء إبعاد عناصر الحكومة المؤقتة من السلطة السياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال، غير أن رفض حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف المشاركة في هذا المكتب أدى إلى فشل هذه المحاولة، وعندها قدم بن يوسف بن خدة استقالته إلى المجلس الوطني للثورة ولكنها رفضت بالأغلبية (Dahleb, 2001: 182). وأمام فشل المجلس في الوصول إلى حل حول الصراع الدائر بين بن بلة المدعوم من قبل قيادة الأركان، والحكومة المؤقتة بدأ عدد من أعضاء المجلس الوطني للثورة يغادرون مواقعهم، حيث غادر رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة طرابلس عائدا إلى تونس وانتهى الاجتماع دون انتخاب قيادة شرعية، وعلى إثرها اندلعت أزمة صيف 1962 التي انتهت بسيطرة عناصر المكتب السياسي المشكل أساسا من أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورايح بيطاط،

على السلطة في الجزائر وتعيين أحمد بن بلة رئيسا للحكومة عام 1962 بدعم ومساندة من قبل قيادة الأركان. (Lebjaoui, 2005 : 172).

الخاتمة

من خلال خطاب بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤقتة يمكن أن نستنتج التالي:

بعد 19 مارس 1962 محطة مهمة في إعادة بعث الأمة الجزائرية، إذ استطاع الشعب الجزائري افتتاح حريته واستقلاله من أعتة استعمار في العصر الحديث.

كما قدم بن يوسف بن خدة تصورا خاص للمفاهيم والأساليب التي يدار بها الحكم، ومعاليم السياسة العامة والتوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة الجزائرية المستقلة مع الرجوع إلى الشعب والاحتكام إليه.

هكذا يعد الامضاء على اتفاقيات إيفيان يعد في نظر بن يوسف بن خدة الصورة المتكاملة للثورة التحريرية، حيث تمكنت الثورة التحريرية على إرغام الإدارة الاستعمارية للجلوس على طاولة المفاوضات، التي أفضت في الأخير إلى وقف إطلاق النار واسترجاع السيادة الوطنية الجزائرية يوم 03 جويلية 1962 بعد قرن واثنان وثلاثون سنة من الاستعمار.

كما يتضح من خلال خطاب بن يوسف بن خدة البعد الثقافي والسياسي لقادة الثورة، حيث كانوا صارمين فيما يخص المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية، والمتمثلة في استرجاع السيادة الوطنية ووحدة الأمة والتراب الجزائري، التي نصت عليها كل موثيق الثورة الجزائرية، بينما كانت مرنة في الأمور القانونية والوقتيّة، وبهذا مكّنها من كتابة عهد جديد للدولة الجزائرية المستقلة، والسماح لها بولوج العصر الحالي في ظل خريطة التشكيلات السياسية الجديدة. وبهذا فإن انطلاق سيرورة الاستقلال تشكلت وفق محكمات ومحددات خاصة، تبلورت ضمن ظروف حرب، وترسخت بعد أن غدتها الطموحات الفردية والزعمات المتعددة. رغم ذلك فإن الدولة الجزائرية المستقلة تمكنت من التخلص من قيود اتفاقيات إيفيان إتباعا وبثمن بهيض، رغم بقاء جزيئات فضلاتها، لكنها لم تؤثر على النسيج الاجتماعي للشعب الجزائري، المتمحّن بانتماؤه الحضارية وبمكتسباته الثورية.

قائمة التعليقات

- التعليق رقم 01: بن يوسف بن خدة من مواليد 23 فبراير 1920 بالبرواقية، من أسرة محافظة، وعائلة معروفة بالصلاح والتقوى، والده "عبد العزيز بن شيخ محي الدين بن خدة" كان قاضيا، كما أن جده كان أيضا قاضيا مشهورا بالبرواقية، يلتقي

نسبهم مع نسب "الأمير عبد القادر" في جدهم المشترك "قادة بلمختار"، الذي يعود نسبه إلى أهل البيت "سلالة علي بن أبي طالب"، وأمه "حنيفة ديكاي"، من أسرة محافظة، كان بن يوسف ثالث بين إخوته الستة: فنجد عبد الحليم البكر، الحسين، إبراهيم، محمد وبنت واحدة تسمى صليحة، وقد اختار له أبوه اسم الولي الصالح سيدي بن يوسف صاحب مليانة.. بعد أن أتم بن خدة دراسته الابتدائية، انتقل إلى البلدة ومنها إلى العاصمة ليكمل دراسته الجامعية، تحصل على درجة الدكتوراة في الصيدلة. تتضح طبيعة الوسط الثقافي والفكري الذي تربى وترعرع فيه الطفل بن يوسف بن خدة، وكذا الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع المحلي والوسط العائلي لبن يوسف بن خدة، من أهم التصورات والمعتقدات والقيم السياسية التي مكنته من إتخاذ موقف مبكر اتجاه النظام الكولونيالي، ودفعته إلى دخول معترك العمل السياسي وهو تلميذ في الثانوية، حيث تشبع بالفكر الوطني مبكرا من خلال اتصالاته الدائم بمناضلي نجم شمال إفريقيا (فرع البلدة)، وتتبعه "لجريدة الأمة" لسان حال نجم شمال إفريقيا، حيث شكل هو وزملائه "سعد دحلب"؛ "الأمين دباغين"؛ "أحمد يزيد" و"عبان رمضان" نواة صغيرة بدأت نشاطها بتوزيع أعداد من "جريدة الأمة" في صفوف الطلبة، وفي عام 1943 ألقي عليه القبض بتهمة الدعاية ضد التجنيد وبعد 8 أشهر أطلق سراحه، ليحتج إيجابيا في الجيش الفرنسي. في سنة 1946 عمل ضمن لجنة تحرير جريدة الأمة الجزائرية. شارك في مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية ما بين 15 و16 فيفري 1947، حيث انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم أمينا عاما خلفا للسيد حسين لحول، اعتقل من قبل السلطات الفرنسية على إثر اندلاع الثورة ولم يطلق سراحه إلا في أبريل 1955 ليلتحق بعدها بالثورة، عين نتيجة قرارات مؤتمر الصومام عضوا أساسيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، تولى بن يوسف بن خدة متابعة التنظيم السياسي للمحافظة السياسية للمنطقة المستقلة، والمنظمات التابعة (الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد العام للتجار الجزائريين) والشؤون المالية واتصالات لجنة التنسيق والتنفيذ بالمنطقة ZAA. كما بادر بن خدة إلى إنشاء شرطة سياسية داخل الفرع السياسي، مهمتها القضاء على الخونة وعملاء الاستعمار. بعد معركة الجزائر تم اكتشاف تواجد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان أول ضحية العربي بن المهيدي الذي ألقي عليه القبض يوم 23 فيفري 1957، مما اطر باقي الأعضاء مغادرة العاصمة، غادر بن يوسف بن خدة الجزائر متوجها إلى تونس رفقة كريم بلقاسم، و منها إلى القاهرة، أبعد بن خدة من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ رفقة سعد دحلب إلا أنه احتفظ بعضويته في

المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كما شارك في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية بترأسه لوفد جبهة التحرير الوطني في كل من يوغسلافيا وانجلترا والصين، كما عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية شهر سبتمبر 1958. وفي 28 أوت 1961 عين رئيسا للحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس، هو من أعلن عن وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، انسحب بن خدة من الحياة السياسية في سبتمبر 1962 بعد أزمة صائفة 1962، ليتفرغ بعدها لمهنته كصيدلي إلى أن توفي يوم 04 فيفري 2003. (مجاود، 2017: 300).

- التعليق رقم 02: انسحب ممثلي هيئة الأركان من الوفد المفاوض وهما قايد أحمد وعلي منجلي بعد محادثات لوقران "Lugrin" في جويلية 1961، ولكن أغلبية أعضاء الحكومة ورئيسها فضلوا التفرغ لقضية المفاوضات وتأجيل حسم الصراع مع قيادة الأركان. (بن خدة، 1987: 27).

- التعليق رقم 03: ترأس مؤتمر طرابلس "محمد بن صديق يحيى" ونائبه "علي كافي" و"عمر بوداود" رئيسا فدرالية فرنسا وقام هذا الميثاق على ثلاث مبادئ أساسية وهي: نقد الاستعمار وسياسته - تحليل خصائص الأمة الجزائرية - رسم المستقبل السياسي للجزائر، فوثيقة طرابلس حسب رايح لونيسي صاغتها فئة محدودة في صراع سياسي حاد بين مختلف القوى من أجل السيطرة على دواليب الحكم بعد الاستقلال والذي تحكمته فيه موازين القوى، والذي صاغوا برنامج طرابلس هم - مصطفى لشرف - محمد حربي - عبد المالك تهايم - رضا مالك - أحمد بن بلة. نص الوثيقة حسب رايح لونيسي لم يعبر عن قيم المجتمع وطموحاته بل جاء معبر عن مصالح ضيقة للطبقة التي تستعد للسيطرة على الحكم. (لونيسي، دراسات حول إيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، 2012: 141).

- التعليق رقم 04: المؤرخ رايح لونيسي من مواليد 26 أوت 1960 بالجزائر العاصمة أستاذ التعليم العالي في التاريخ المعاصر بقسم التاريخ-جامعة وهران. متحصل على شهادة دكتوراة دولة في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة الجزائر عام 2005 برسالة عنوانها "التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة ما بين الإتفاق والإختلاف 1920-1954"، من مؤلفاته المنشورة نذكر:

- تفكيك الخطاب التاريخي حول الثورة الجزائرية-من أجل منهج علمي جديد-، دار المعرفة الجزائر 2012

- محطات مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، دار المعرفة الجزائر 2012

-الحداثة والديمقراطية في أيديولوجية الثورة الجزائرية، دار المعرفة الجزائر 2012

-رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ-تقييم أكاديمي لنصف قرن من تاريخ الجزائر المستقلة-، طبعة مزيّدة ومنقّحة، دار المعرفة الجزائر 2011
-التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف، دار نشر كوكب العلوم، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر 2009
-أعلام الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2004
-دراسات في تاريخ وأيديولوجية الثورة الجزائرية، دار نشر كوكب العلوم، الجزائر 2011
-محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، دار نشر كوكب العلوم، الجزائر 2011
-الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة الجزائر 2000
-تاريخ الجزائر المعاصر، جزآن، منشورات وزارة الثقافة، دار المعرفة، الجزائر 2009
كما له عدة إسهامات في مجلات علمية وطنية دولية ومشاركات في حلقات تلفزيونية وإذاعية محلية ووطنية .

قائمة المراجع:

- ✓ إفينو ب، & بلانشايس، ج. (2013). حرب الجزائر ملف وشهادات (Vol. 2). ب. سلامية ، Trad.)الجزائر: دار الوعي.
- ✓ بن يوسف بن خدة. (1987). نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان. (لحسن زغدار، ومحل العين جباللي، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ✓ بن يوسف، ب. (1962، 3). خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة بمناسبة اعلان وقف اطلاق النار 19 مارس 1962 Récupéré sur <https://youtu.be/9pxhCPgZZko>
- ✓ بن يوسف، ب. (1987، مارس). قصة المفاوضات مع فرنسا. "مجلة أول نوفمبر 7-8، (86)
- ✓ جريدة المجاهد (3، 1962). عدد خاص. جريدة المجاهد.
- ✓ حاروش، ن. (2012). مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية (قراءة في تاريخ الجزائر الحديث). الجزائر: دار الأمة، الجزائر.
- ✓ حربي، م. (1983). جبهة التحرير الأسطورة والواقع. (1962- 1954) ل. داغر (Trad. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- ✓ الزيري، م. ا. (2000). تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2. (Vol. 2)الجزائر: دار هومة.
- ✓ شريط، ا. (1998). التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية. (1962-1919) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ✓ عباس، م. (2007). نوفمبر. (الفتاح نوفمبر 1954، الفكرة والقرار والتنفيذ. جريدة الخبلا الجزائرية ،

- ✓ عباس, م. (2009). رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية). الجزائر: دار هومة.
- ✓ لونيبي, ر. (19, 3, 2016). إشاعات حول اتفاقيات ايفيان. مجلة الحوار. 07, (2742)
- ✓ مجاود, ح. (20, 12, 2017). السياسة الثقافية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (فرحات عباس - بن يوسف بن خدة نموذجا)، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث. سيدي بلعباس: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية سيدي بلعباس.
- ✓ وزارة الاعلام والثقافة. (1979). النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني (1954-1962): برنامج طرابلس (27 ماي - 6 جوان 1962). الجزائر: وزارة الاعلام والثقافة.
- ✓ C.A.N. : Micro fiche N° : C055. (1962, 5 27). Procès verbal de la quatrième session de(C.N.R.A) à Tripolis du 27 /05/1962 au 07/06/1962. Alger, Algerie: centre des archives nationales.
- ✓ Dahleb, S. (2001). pour l' indépendance de l' Algérie mission accomplie. Alger: édition dahleb.
- ✓ Lebjaoui, M. (2005). Vérités sur la révolution Algérienne. Alger: A.N.E.P.